استعداداً للقيام بهجوم منظّم على العرب»، وطالبت سلطات الانتداب وضع حدّ لتهريب اليهود للسلاح، وان «تجري تفتيشاً تامّاً في جميع الاماكن اليهودية المشبوهة»[٢٦].

من جانب آخر، تبنّت الحركة النسائية الفلسطينية برامج ومواقف وتحرّكات اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية الفلسطينية. فعندما قررت اللجنة التنفيذية العربية ارسال وفد للمفاوضات الى لندن تألف «من أقوى الشخصيات السياسية ومن مختلف التيارات كي يكون وفداً جامعاً»[٢٧]، ساندت الحركة النسائية الخطوة ودعمتها. وعندما قرر الوفد الفلسطيني، في لندن، قطع المفاوضات لأن الحكومة البريطانية رفضت «مطالبنا العادلة وأعلمتنا بأنها أوفدت شخصاً خبيراً لدرس حالة الاراضي والمهاجرة... [ولأن الوفد سيعود] الى البلاد معتقداً ان القضية العربية سوف لا تحل حلاً عادلاً من قبل الحكومة الانكليزية التي يؤثر عليها الصهيونيون»[٢٨]، أيّدت اللجنة التنفيذية للمرأة موقف الوفد، واحتجت في برقية الى رئيس الوفد، في لندن، بتاريخ ١٨/٥/١٩٣٠، على الموقف البريطاني والسياسة «التي اتخذتها الحكومة البريطانية نحو الوفد الفلسطيني العربي، و[انها] تقدر موقف الوفد الشريف، وتؤيد مطالب العرب الحقة، وهي الاستقلال ضمن الوحدة العربية، وستجاهد بكل الطرق السلمية للنهاية»[٢٩]. وفي السياق ذاته، احتجت اللجنة التنفيذية للمرأة بتاريخ ٢٢/٦/١٩٣١، في برقية الى وزير المستعمرات ومجلس عصبة الامم والمندوب السامي على قرار لجنة البراق الدولية «الذي يقضي بتحويل البراق الشريف الى كنيس مكشوف ويمنح اليهود امتيازات لاحق لهم بها، [فالقرار] إنْ هو الاّ تعدٍ صريح على حقوق المسلمين والعرب وتجاوز على أحكام الشرع الاسلامي. ان تنفيذ هذا القرار مصدر دائم للاختلافات والفتن، في حين أن من الالتزامات الأولى الملقاة على عاتق الدولة المنتدبة وعصبة الامم توطيد دعائم السلم في البلاد. ازاء هذا تود اللجنة التنفيذية لمؤتمر السيدات العربيات ان تعرب عن شديد احتجاجها، وان تطلب، بالحاح، وضع حل عادل يؤمن حقوق المسلمين والعرب تمام التأمين ويوطد دعائم السلم والطمأنينة»[٣٠].

وبالطبع، لم يتوقف نضال الحركة النسائية عند حدود القضايا سالفة الذكر، بل شملت قضايا الفلاحين الذين كانوا يعانون أبشع صنوف الاضطهاد والبؤس، وكذلك قضايا الموظفين في دوائر الحكومة الذين كانوا عرضة للطرد والفصل التعسفي والاستغلال السياسي. وأكد نضال الحركة النسائية، على هذا الصعيد، مستوى التحول النوعي الذي جرى بالنسبة للحركة النسائية من خلال تصديها لمشكلات الفلاحين. فقد قامت اللجنة التنفيذية للمرأة بتكليف «لجنة خاصة قامت بالتحقيق وكشف الظروف البائسة التي يعيش الفلاحون في ظلها»[٣١]. وفي ضوء ما تكشف للجنة، طالبت سلطات الانتداب البريطاني بضرورة مد الحماية الشرعية للفلاح، ووجهت مذكرة للحكومة البريطانية بهذا الخصوص بتاريخ ٧/٢/١٩٣٠، أوضحت فيها بأنه «تأكد من التقارير ان الفلاح، في خلال السنوات القليلة الماضية وما زال في الوقت الحاضر، غير قادر على دفع قروضه أو فوائدها. ان انتاج الفلاح، في معظم الحالات، لا يكفي حاجته، عدا تسوية ديونه. وفي هذه الظروف يكون مضطراً لبيع أرضه. ان واجب الحكومة ـ كما هو الحال في جميع البلدان المتحضرة ـ ان تبحث عن الطرق والوسائل للتخفيف عن هذا القطاع من المجتمع الذي يشارك بدور كبير في دخل الدولة»[٣٢]. لقد كان لهذه المذكرة تأثيرها، فقد ردت حكومة الانتداب بتاريخ ٢٢/٣/١٩٣٠ عليها «بأن سعادته [المندوب السامي] قدم اقتراحاً لرئيس الوزراء [البريطاني] بتأسيس بنك زراعي في فلسطين بهدف مساعدة الفلاحين وتقديم تسهيلات بشكل قروض للاغراض الزراعية»[٣٣].

لم يقتصر احتجاج اللجنة التنفيذية للمرأة على أوضاع الفلاحين والمطالبة بتحسين أحوالهم